د. ناصف عبد الخالق يؤكد:

لابد من توافر المناخ السياسي التشريعي الملائم لإنجاح المشروعات الخاصة

القى أ.د. ناصف عبد الخالق محاضرة تحت عنوان «الدروس المستخلصة من تجارب الخصخصة» وذلك بمبنى تكنولوجيا التعليم بجامعة قطر حضرها مدير الجامعة وعدد من العمداء واعضاء هيئة التدريس.

تناول الدكتور ناصف في بداية محاضرته المفهوم العام للخصخصة وقال ان الخصخصة والخاصية والتخصيص هل كلها كلمات تداعت الى اللغة العربية في الأونة الاخيرة وتداولتها الصحف واجهزة الاعلام وفي المغرب يسمونه التفويت ولكن تداول هذه المصطلحات دون تدقيق يؤدي الى الخطأ. واستقر على ان كلمة الخصخصة تحظى برواج نسبي وهي الاكثر ملاءمة.. واضاف: لذلك ان الخصخصة ليست نقل ملكية العام الى الخاصة فهي حقيقتها فلسفة واتجاه ومن ضمن تعريفاتها انها اتاحة الفرصة بقدر اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في قطاع التاميم اى ان تحويل الملكية ليس إلا شكلا واحدا من اشكال الخصخصة كما انها تشمل جانبا عريضا من التحويلات ترتبط باساليب ادارة الموضوعات والمشروعات وان الخصخصة هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الاكبر على آليات السوق والقطاع الخاص والمنافسة من اجل تحقيق اهداف التنمية والعدالة.

وقال: وفي هذا الصدد علينا ان نفرق بين امرين توسيع نشاط الملكية الخاصة والامر الثاني هو نقل الملكية من القطاع العام الى الخاص.

لان الاول يتعلق بالفلسفة المتبعة لتوسيع القطاع العام والثاني يرتبط باساليب نقل الملكية حين يكون هذا النقل هو الشكل الذي تم اجراؤه لاختيار الخصخصة. كما تطرق د. ناصف الى الدراسات التي اجريت بهذا الموضوع.. وقال: ان مؤسسة التمويل الدولية اجرت دراسة على ٤٧ دولة نامية من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩١ وتبين من خلال هذه الدراسة ان مساهمة القطاع الخاص في الناتج العام ارتفعت من ١٢ إلى ٢٢٪ وذلك لتعويض النقص في الاستثمارات العامة في الدولة.

ونجد في تقرير البنك الدولي ان عدد المشروعات التي خصصت خلال ٤ سنوات ٦٦٨١ مشروعا وتنطبق الدراسة على المشروعات التي يزيد راس مالها على ١٠٠ مليون دولار.

واضاف: نخلص من ذلك الى ان الخصخصة اصبحت تشمل جميع الدول شاملة اكثر المشروعات من صناعة الطيران الى النفط والاتصالات وحتى المنتجعات السياحية.. الخ.

ثم تطرق المحاضر الى الخصخصة في دول مجلس التعاون قائلا عملت دول مجلس التعاون على خصخصة بعض من مشروعاتها ففي سلطنة عمان خضعت فيها مشروعات كثيرة لعملية الخصخصة التي شملت حتى مشروعات الصرف الصحي اما في الكويت فهناك شركة الاتصالات والهيئة العامة للاستثمارات وغير ذلك.. وفي السعودية هناك شركات للاتصالات ولتسويق منتجات النفط والمؤسسة العامة لتحلية المياه.

وفي الامارات توجد كذلك شركات للبلاستيك وغيرها.. اما في قطر فهناك مشروعات شركة قطر للكهرباء والصناعات التحويلية وفي البحرين ايضا نجد هذا الاقبال على مشروعات الخصخصة.

من هنا فقد اصبح من النادر ان نجد دولة تخلو من تجربة او تجارب مشروعات الخصخصة فهي اصبحت ظاهرة عادية علينا ان نتلاءم مع متطلباتها.

واضاف: والخصخصة لايمكن ان تعمل إلا في اطار سياسات موائمة لاهدافها انطلاقا من اعتبار ان قوى السوق هي المحرك لانتاج وفك القيود الحكومية التي تكبل النشاط الاقتصادي وتحرير سوق المال وتشجيع الاقتصاد وحمايته وتحرير سعر الصرف الاجنبي وتسوية نسب الفائدة وفق نظام السوق ونلاحظ ان هذه المبادىء لاتختلف عن السياسات التي تقوم عليها الجات.

وحول الاسباب الداعية للخصخصة.. قال: ان التوجهات للخصخصة في الدول النامية تكون عادة ناتجة عن ضغوط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.